

المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني ينظم جلسة استماع

الخميس 2019/8/29

رام الله - دنيا الوطن

نظم المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني جلسة استماع حول الشركات الأمنية الخاصة، حضرها مجموعة من ممثلي شركات الأمن والحماية، ممثلين عن الدوائر القانونية في الوزارات، ممثلين عن الدوائر القانونية في البنوك وشركات الاتصالات، ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، وأكاديميين وإعلاميين ومحامين.

وبدوره بين مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الأستاذ طارق المصري دور وزارة الاقتصاد في تسجيل الشركات الأمنية الخاصة، وذكر أن القانون الذي يحكم عمل الشركات الأمنية هو نظام تنظيم مزاوله مهنة الخدمات الأمنية الخاصة والذي بعد صدوره في 2018/3/20 أصبح لزاماً على الشركات الأمنية تسوية أوضاعها القانونية وفق النظام خلال سنة، بالإضافة إلى الإطار القانوني العام لقانون الشركات 12 لسنة 1964 النافذ، وفيما يخص دور وزارة الاقتصاد في الرقابة على هذه الشركات كما هو الحال مع بقية الشركات، أشار المصري أن الوزارة تراقب على تنفيذ الشركات الأمنية لأحكام قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وتأسيسها ونظامها الداخلي.

من جهته رحب مدير عام الإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية والشؤون العامة في وزارة الداخلية الأستاذ عبد الناصر الصيرفي بالحضور وشكر المنتدى على تنظيم الجلسة، وتناول الحديث حول نظام تنظيم مزاوله مهنة الخدمات الأمنية الخاصة رقم 2 لسنة 2018 بدءاً من مرحلة العمل عليه حتى إقراره من مجلس الوزراء ومن ثم الإحالة إلى وزارة الداخلية بمسؤولية الترخيص، ومن ثم تشكيل اللجنة ومباشرة عملها فيما يخص تصويب أوضاع الشركات الأمنية الخاصة والإجراءات الخاصة بالترخيص.

وتناولت الجلسة المحددات والأطر القانونية الناظمة لعمل الشركات الأمنية الخاصة في فلسطين، سواء النظام الصادر عن مجلس الوزراء في العام 2018 أو اللائحة الصادرة عن وزير الداخلية أو وقانون الأسلحة النارية والذخائر وغيره من التشريعات ذات الصلة، العلاقة بين المواطن والمؤسسات الأمنية الخاصة، وأسس ومنطلقات هذه العلاقة، وجهات المساءلة في حال تجاوز القانون فيها، جهود الحوكمة ومكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومدى وانطباقها على الشركات الأمنية الخاصة، العلاقة بين الشركات الأمنية وحقوق الإنسان والتزامها بمبادئ "روحي التوجيهية" بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وبقية الصكوك الدولية، العلاقة بين الشركات الأمنية الخاصة وجهات إنفاذ القانون الرسمية ممثلة بالشرطة المدنية، نقاط التماس والتقاطع، دور وزارتي الداخلية والاقتصاد الوطني في ترخيص وتسجيل الشركات الأمنية الخاصة، والقنوات بين هاتين الوزارتين والوزارات الأخرى مثل وزارة العمل، مدى الحاجة لهذه الشركات والبحث في ظروف نشأتها ووفق أي أعداد أو معايير في ظل التعقيدات الفلسطينية واستعراض واقعها، الخدمات المعلوماتية والخدمات الإنفاذية للقانون، مثل تحصيل الأموال أو التحقيق، في ظل حداثة التجربة الفلسطينية في هذه الشركات، وتحدي وجود الاحتلال.

وفي نهاية الجلسة أوصى المشاركون على ضرورة تطوير الإطار القانوني الناظم لعمل الشركات الأمنية الخاصة ، وإصدار قانون شركات فلسطيني عصري وحديث، وإدراج المواد المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وسن عقوبات على المخالفين، وإنفاذ قانون مكافحة الفساد على هذه الشركات باعتبارها نوع خاص من القطاع الخاص يقدم خدمة عامة ، ضرورة انفتاح شركات الأمن الخاصة على المواطنين في معلومات ، وعقد مزيد من الورش وجلسات الاستماع والمساءلة حول هذا الموضوع.

المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني ينظم جلسة استماع

© 2019-08-29



رابط مختصر: <http://bit.ly/2MikVg>

رام الله - دنيا الوطن

نظم المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني جلسة استماع حول الشركات الأمنية الخاصة، حضرها مجموعة من ممثلي شركات الأمن والحماية ، ممثلين عن الدوائر القانونية في الوزارات، ممثلين عن الدوائر القانونية في البنوك وشركات الاتصالات، ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، وأكاديميين وإعلاميين ومحامين.

وبدوره بين مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الأستاذ طارق المصري دور وزارة الاقتصاد في تسجيل الشركات الأمنية الخاصة، وذكر أن القانون الذي يحكم عمل الشركات الأمنية هو نظام تنظيم مزاوله مهنة الخدمات الأمنية الخاصة والذي بعد صدوره في 20/3/2018 أصبح لزاماً على الشركات الأمنية تسوية أوضاعها القانونية وفق النظام خلال سنة، بالإضافة إلى الإطار القانوني العام قانون الشركات 12 لسنة 1964 النافذ، وفيما يخص دور وزارة الاقتصاد في الرقابة على هذه الشركات كما هو الحال مع بقية الشركات، أشار المصري أن الوزارة تراقب على تنفيذ الشركات الأمنية لأحكام قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وتأسيسها ونظامها الداخلي.

من جهته رحب مدير عام الإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية والشؤون العامة في وزارة الداخلية الأستاذ عبد الناصر الصيرفي بالحضور وشكر المنتدى على تنظيم الجلسة، وتناول الحديث حول نظام تنظيم مزاوله مهنة الخدمات الأمنية الخاصة رقم 2 لسنة 2018 بدءاً من مرحلة العمل عليه حتى إقراره من مجلس الوزراء ومن ثم الإحالة إلى وزارة الداخلية بمسؤولية الترخيص ، ومن ثم تشكيل اللجنة ومباشرة عملها فيما يخص تصويب أوضاع الشركات الأمنية الخاصة والإجراءات الخاصة بالترخيص.

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/08/29/1270392.html>